



# مركز هي للسياسات العامة

## HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

### ورقة سياسات

تفعيل المشاركة المدنية في المدارس الحكومية

المملكة الاردنية الهاشمية - ٢٠١٦



مقترح ورقة سياسات  
تفعيل المشاركة المدنية في المدارس الحكومية

|   |                                 |
|---|---------------------------------|
| د.تمارا نجم الدين جمال الدين طموق<br>سيرسا ممدوح سسروقة عمر<br>ثروت "محمد خير" باكير شابسوغ<br>فيوليت سمير اسماعيل جانبيك<br>نور "محمد علي" الحسين الزعبي<br>أسيل أحمد غالب الفاعوري<br>مريم علاء الدين عاصم طموق<br>عبير محمد خير خليل سلطان | فريق العمل                      |
| أ/ بادى بقاعين<br>أ/ صفاء هلسة  | فريق التنسيق والادارة<br>والدعم |
| أ/ احمد عبد الواحد<br>أ/ احمد العسال  | المراجعة النهائية               |

نفذت هذه الورقة بدعم فني من أكاديمية التنمية الدولية والشركاء المحليين،  
والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

## قائمة المحتويات

- ٣ ..... قائمة المحتويات
- ٤ ..... مقدمة
- ٥ ..... خلفية قانونية
- ٦ ..... القضية الرئيسية
- ٧ ..... الالهمية والمبررات
- ٨ ..... الخيارات والبدائل المتاحة

## مقدمة:

تعد المشاركة المدنية من أبرز أشكال المشاركة التطوعية للفرد في مجال خدمة مجتمعه والمساهمة في برامج التنمية المجتمعية المحلية، حيث تقوم فكرة المشاركة المدنية على أساس توليد واستثمار طاقات الإنسان لتعزيز قدراته ورغباته ودوافعه وتوظيفها بما يخدم صالح المجتمع، ويحقق أولوياته في التنمية والتقدم، وذلك من خلال استخدام الموارد المجتمعية المتاحة واستغلال الفرص الممكنة لتحسين كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع، بما ينعكس في النهاية على حياته المعيشية اليومية.

وللمشاركة المدنية أشكال عديدة؛ فمنها ما هو الفردي ومنها ما هو الجماعي ومنها ما هو الحر ومنها ما هو ضمن إطار مؤسسي تتم عبر كافة مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، حيث لا تقتصر المشاركة المدنية على جانب واحد من جوانب الحياة فهي تطل الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي والمشاريع الاقتصادية والخدمة العامة والمشاركة السياسية، بالإضافة إلى بناء القدرات المؤسسية والفردية والدعم اللوجستي وحماية البيئة والموارد الطبيعية وغيرها.

لذا تعتبر المشاركة المدنية حراك يهدف إلى تلبية الإحتياجات المجتمعية التنموية، وتعزيز مفهوم الذات لدى الفرد، وزيادة إحساسه بالسؤولية الوطنية، وتعزيز قيم المواطنة الصالحة، وتمكين المجتمع أفراداً ومؤسسات بما يلزمهم من المعرفة والمهارات لأجل القيام بأدوار أكثر كفاءة وفاعلية ضمن إطار من العمل التشاركي المنظم، والتشبيك والتنسيق الفعال بين مؤسسات المجتمع.

ولكون التعليم يحتل مرتبة متقدمة ضمن أولويات القيادة الهاشمية والحكومة ، فضلاً عن أن التعليم الجيد ركيزة من ركائز الدولة القوية، يأتي الإهتمام نحو إعداد هذه الورقة الرامية إلى استثمار طاقة طلبة المدارس وتوجيهها نحو دعم وتمكين مجتمعاتهم وتطوير قدراتهم الذاتية أيضاً من خلال تفعيل النشاطات اللامنهجية في هذا السياق وفق ما تطرحه الورقة من خيار يمكن البناء عليه.

## الخلفية القانونية:

أهتمت التشريعات الأردنية الناظمة للعملية التربوية بالمشاركة المدنية للطلبة حيث نص قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته على أنه "تنبثق الأهداف العامة للتربية في المملكة من فلسفة التربية وتتمثل في تكوين المواطن المؤمن بالله تعالى المنتمي لوطنه وأمته، المتحلي بالفضائل والكمالات الإنسانية النامي في مختلف جوانب الشخصية الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية بحيث يصبح الطالب في نهاية مراحل التعليم مواطناً قادراً على الاستيعاب الواعي للحقائق والمفاهيم والعلاقات المتصلة بالبيئة الطبيعية والجغرافية والسكانية والاجتماعية والثقافية محلياً وعالمياً واستخدامها بفاعلية في الحياة العامة" وذلك بموجب المادة (٤)/ب من القانون، كما أن المادة (٣) /ج/٥ تنص على "المشاركة السياسية والاجتماعية في إطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه إزاء مجتمعه"، أما المادة (٦) من القانون والمتعلقة بأعمال الوزارة نص بموجب الفقرة (د) منها على "تشجيع أوجه نشاط الطلاب في المؤسسات التعليمية وتنظيم شؤون هذا النشاط في جميع ميادين الرياضية والكشفية والفنية والثقافية والاجتماعية والإنتاجية وغير ذلك بما يحقق الأهداف التربوية في مختلف المراحل التعليمية بموجب تعليمات يصدرها الوزير".

أما في ما يتعلق بالأنظمة المنبثقة عن ذات القانون فقد نصت المادة (٣) من نظام برنامج التدريب الوطني في المدارس رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ والصادر بمقتضى المادة (٥) فقرة (ك) والمادة (٤٥) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة ١٩٩٤، حيث يعمل البرنامج على تحقيق الأهداف التالية:-

- أ) بناء شخصية الطالب وتنمية مبادئ القيادة والعمل بروح الفريق لديه.
  - ب) غرس قيم التسامح من خلال العمل الجماعي والتطوعي.
  - ج) تعميق قيم الانتماء للوطن وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
  - د) غرس قيم الحوار الايجابي واحترام الرأي والرأي الآخر.
  - هـ) استثمار اوقات الطلبة في تنمية مهاراتهم وتعزيز السلوك الاجتماعي والاخلاقي.
- وكما تنص المادة (٤) من ذات النظام على "يكون الالتحاق بالبرنامج بدءاً من الصف التاسع للطلبة الاردنيين في المدارس الحكومية والخاصة من خلال العطلة المدرسية".

## اهداف الورقة:

- الهدف طويل الأمد (الهدف الإستراتيجي)  
تضمين المشاركة المدنية للطلاب في برنامج عمل مؤسسي مستدام في المدارس الحكومية.
- الهدف قصير الأمد (الهدف التشغيلي)
  1. زيادة نسبة نشاطات المشاركة المدنية لطلاب المدارس في المجتمع بنسبة (١٠%) في كل عام دراسي.
  2. زيادة نسبة طلاب المدارس المشاركين في نشاطات المشاركة المدنية في المجتمع بنسبة (١٥%) في كل عام دراسي.
  3. زيادة نسبة المدارس المنفذة لنشاطات المشاركة المدنية في المجتمع بنسبة (١٥%) في كل عام دراسي.
  4. زيادة نسبة المؤسسات المستفيدة من نشاطات المشاركة المدنية في المجتمع بنسبة (١٠%) كل عام دراسي.

## القضية الرئيسية:

### تفعيل المشاركة المدنية في المدارس الحكومية

لابد من العمل بهدف إدماج الطلاب ضمن أدوار هذه المؤسسات واستغلال طاقاتهم في دعم العمل المدني من خلال تجسير الفجوة القائمة بين طلاب المدارس الحكومية من جهة ومؤسسات المجتمع المختلفة من جهة أخرى، بما يخدم احتياجات وأولويات المجتمع.

تبدأ هذه المشاركة من مرحلة التصور القائمة على وضع الرؤية والأهداف المجتمعية مروراً بمرحلة التنفيذ وانتهاءً بمرحلة المتابعة والتقييم.

ونظراً لوجود سند قانوني ملزم للمشاركة المدنية الطلابية ، واستناداً إلى ما تقوم به وزارة التربية والتعليم من شراكات وبرامج هادفة إلى تعزيز المشاركة المدنية، للاستجابة للحاجة إلى ردم الفجوة القائمة بين المدرسة كمؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، وضعف التواصل والتفاعل الطلابي مع معطيات المجتمع ومؤسساته ونشاطاته، تأتي هذه الورقة لإبراز أهمية تعزيز السياسات المحلية التعليمية بما يضمن تفعيل المشاركة المدنية لطلاب المدارس الحكومية في المجتمعات المحلية.

## الاهمية والمبررات:

- تأتي الحاجة لتفعيل المشاركة المدنية لطلاب المدارس الحكومية في المجتمعات المحلية انطلاقاً من المسوغات التالية :
1. على الرغم من أن نشاطات المشاركة المدنية لطلاب المدارس مدرجة ضمن الخطط التنفيذية المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية للوزارة إلا أنها غير مطبقة لكونها غير ملزمة على المدرسة لغياب المخصصات المرجوة من الموارد لتلبية متطلبات تنفيذ هذه النشاطات.
  2. نقص الكادر المتخصص والمتفرغ لتعميم وتنفيذ نشاطات مشاركة مدنية للطلاب وفق خطة تنفيذية محددة ضمن المدارس الحكومية .
  3. تدني مستوى وعي أولياء الأمور بأهمية دمج أبنائهم في نشاطات المشاركة المدنية وذلك لتركيز اهتمامهم على النواحي التعليمية والتحصيل الدراسي فقط .
  4. نشاطات المشاركة المدنية غير مدرجة ضمن مناهج المدارس .
  5. عدم استجابة المدارس لتوجيهات الوزارة لتنفيذ نشاطات مشاركة مدنية للطلاب وعدم متابعتها لمدى التزام المدارس بما تقره لها في هذا النطاق.
  6. قلة إدماج معظم المدارس مع الحراك المجتمعي المدني على مستوى المعلمين والطلبة .

## الآثار المترتبة عن غياب المشاركة المدنية لطلاب المدارس:

1. طالب منعزل وغير مشارك اجتماعياً.
2. طالب محدود المعرفة والاهتمام بالأحداث القائمة في مجتمعه.
3. طالب مفترق للحد الأدنى من المعلومات عن مجتمعه ومؤسساته وأدوارها مما جعله غير مبادر.
4. غياب معرفة المجتمع بأهمية ودواعي المشاركة المدنية.
5. محدودية توجيه طاقات الطالب واستعداداته لخدمة مجتمعه.
6. تدني مستوى إستفادة مؤسسات المجتمع المدني من المشاركة المدنية الحالية للطلاب

## الخيارات والبدائل المتاحة :

أولاً: تمكين وتفعيل مجالس الطلبة في المدارس للقيام بتنظيم وإدارة نشاطات مشاركة مدنية بالتنسيق مع إدارة المدرسة وبالتشبيك مع مجلس التنمية المحلي.

ثانياً: برنامج "أنا معكم" يقوم البرنامج على مبدأ تبني سياسة لدى الوزارة تقضي بإلزامية الطالب من الصف السابع وحتى الأول الثانوي بتنفيذ نشاط مشاركة مدنية لا منهجي موجه بمعدل لا يقل عن (٨) ساعات عمل بواقع ساعة واحدة شهريا خلال العام الدراسي الواحد تحت إشراف إدارة المدرسة وبالشراكة مع مؤسسات العمل المجتمعي، على أن يكون إتمام الطالب لهذا النشاط متطلب من متطلبات نجاحه ومعايير تقييم المعلمين لذلك العام وفقا للشروط المرجعية التي تضعها المدرسة والمؤسسات ذات العلاقة، وربط نتائج هذا البرنامج بجائزة الملكة رانيا للمعلم المتميز ومدير المدرسة المتميز لزيادة الحافز والاهتمام لجميع الاطراف .

ثالثاً: إتاحة الفرصة أمام الطالب للانضمام لعضوية الجمعيات والهيئات الإجتماعية والثقافية والتطوعية ليقدم مساهماته من خلال نشاطاتها وبرامجها.

رابعاً: إدراج منهاج دراسي تطبيقي باسم " المشاركة المدنية وخدمة المجتمع " يخصص له (١٠٠) علامة بحيث يخضع الطالب لتقييم عملي لما قدمه من نشاطات مشاركة مدنية على أن يحصل الطالب على ما نسبته ٥٠ % كمتطلب للنجاح.

## الخيار الأفضل:

الخيار الثاني :

برنامج " أنا معكم " وذلك للحصول على أفضل مستوى من مستويات تقييم البدائل الأربعة والمفاضلة بينها والتي من أهمها:

١. توفر الموارد اللازمة.
٢. إمكانية التطبيق والتحقق.
٣. سرعة التنفيذ.
٤. انخفاض التكلفة.



٥. إمكانية قياس وتقييم أداء الطالب.
٦. اشراك أفضل لأولياء الأمور.
٧. لا يشكل عبئاً إضافياً على أعباء الطالب الأكاديمية.
٨. مؤطر زمنياً وضمن مساحة زمنية مريحة ومناسبة.

## آلية العمل:

- أولاً: كسب تأييد الأطراف وأصحاب المصلحة من خلال تشكيل تحالف يضم جميع الأطراف لمناقشة الفكرة ووضع ورؤية مستقبلية من أجل تحقيق أكبر قدر من التوافقات حولها.
- ثانياً: قيام الوزارة بإعداد دليل إجراءات لبرنامج " أنا معكم " وإصداره وتعميمه على المدارس وفق الأصول الإدارية المتبعة لديها .
- ثالثاً: تدريب المعلمين والكوادر والاختصاصيين على كيفية استخدام الدليل الاجرائي.
- رابعاً: إطلاق البرنامج وإشهاره على مستوى المملكة وبحضور ممثلين عن كافة مؤسسات المجتمع المدني.
- خامساً: ربط البرنامج بمعايير جائزة الملكة رانيا للمعلم المتميز ومدير المدرسة المتميز.
- سادساً: وضع خطة تنفيذية سنوية للبرنامج على مستوى المملكة بالشراكة مع مدراء المدارس .
- سابعاً: رصد المخصصات المالية اللازمة للتنفيذ .
- ثامناً: توقيع مذكرات تفاهم وتعاون بين كل مدرسة ومؤسسات المجتمع ضمن نطاقها الجغرافي لضمان نجاح البرنامج .
- تاسعاً: وضع آلية مركزية لمتابعة وتقييم البرنامج من قبل الوزارة .

## نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن)، حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال اجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والابداع.

## الاهداف الفرعية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

